

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الإنمائية والإقتصادية

العدد السادس عشر

تشرين الأول 2017



التقرير الإنمائي العدد السادس عشر تشرين الأول ٢٠١٧

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة ببلبان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: ملف الدراسات الإقتصادية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تشرين الأول 2017

القياس: 21x29

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net <http://www.dirasat.net>

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

5 مقدّمة العدد
7 الفصل الأول: اتجاهات الأجرور في لبنان والعوامل المؤثرة عليها خلال السنوات 1997 - 2012
9 تمهيد
11 المبحث الأول- مسار الأجرور في لبنان (1997-2012): تقدير مؤشرات التراجع
16 المبحث الثاني- أسباب تراجع حصة الأجرور من الناتج المحلي
25 الخلاصة
29 الفصل الثاني: تقييم مياه الصرف الصحي المعالجة في لبنان
32 1- الوضع الراهن لمياه الصرف الصحي والنفايات السائلة في لبنان
33 2- الأسباب الرئيسية للوضع الراهن
33 3- الاستراتيجية الوطنية الخاصة بمياه الصرف الصحي لعام 2012
34 4- دراسة منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO
36 5- نتائج المرحلة الأولى للبيانات المتعلقة بمياه الصرف الصحي المعالجة في 166 محطة في لبنان
40 الخاتمة
41 الفصل الثالث: تطوّرات قطاع النفط والغاز اللبناني خلال النصف الأول من العام 2017
43 أولاً: المراسيم ودورة التأهيل المسبق الثانية
46 ثانياً- الرّقع المعروضة للمزايدة
47 ثالثاً: إعلان الحكومة اللبنانية نيّتها الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية
48 رابعاً: المراحل المتبقية قبل بدء الإنتاج

49	الفصل الرابع : تأثير الأزمة السورية على قطاع الكهرباء في لبنان.....
51	1. عدد النازحين السوريين في لبنان المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمديرية العامة للأمن العام:.....
53	2. الاستهلاك المباشر للكهرباء
55	3. الاستهلاك غير المباشر للكهرباء.....
57	4. التوصيات.....
59	الفصل الخامس : قطاع العسل في لبنان
62	- القاعدة الإنتاجية للعسل في لبنان.....
63	- قنوات التسويق الداخلية
64	- الاستيراد والتصدير
65	- ضوابط تصريف العسل اللبناني.....
66 خلاصة.....
67	الفصل السادس وضع القطاع الصناعي اللبناني خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.....
69	تطور المصانع كماً ونوعاً.....
71	تطور حجم الاستثمارات الصناعية.....
73	القوى العاملة في القطاع الصناعي.....
76	أسواق المنتجات الصناعية الوطنية
76	الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي في لبنان :
78	إصلاحات مقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي.....
79	المراجع

مقدمة العدد

تُوّجت التحركات النقابية والشعبية المطالبة بتصحيح الأجر التي شهدها لبنان على مدى أكثر من خمس سنوات، باستجابة الحكومة لهذه المطالب عبر إقرارها سلسلة رتب ورواتب جديدة للقطاع العام والأساتذة في القطاع الخاص. وبما أن هذه التحركات كانت في الواقع تعبيراً عن النقمة والرفض لما آلت إليه عملية توزيع المداخيل في هذا البلد كان لا بد أن يصار في الفصل الأول من هذا التقرير إلى استعراض التطورات التي لحقت بعملية توزيع الأجر بين مختلف القطاعات الإنتاجية بحسب حصتها في الناتج المحلي خلال السنوات الماضية، وتحديدًا الفترة 1997-2012. وكذلك دور السياسات المالية والاقتصادية ليس في هذا التوزيع وحسب، بل في تكريس أنماط محددة من النمو والتنمية لمصلحة الريوع والمركز على حساب الأنشطة الانتاجية والأطراف أيضاً.

وفي الوقت الذي يواجهه فيه العالم عموماً تحدياً مصيرياً نتيجة الطلب المتعاظم على مياه الشرب، فإن عوامل إضافية تعمل على مضاعفة هذا التحدي في بلد محدود الموارد أصلاً كـلبنان، حيث يتدفق مئات آلاف النازحين السوريين نتيجة الأزمة المستمرة في سوريا منذ العام 2011. ومع التوجه لتقنين استخدامات المياه الصالحة للشرب تحت ضغط الأزمة المذكورة، أخذ موضوع معالجة مياه الصرف الصحي للاستخدامات البديلة في الأنشطة الزراعية والصناعية يستحوذ على اهتمام متزايد على الصعيد المحلي في الآونة الأخيرة. وقد ترجم هذا الاهتمام بمبادرة منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو - FAO) إلى تقديم الدعم الفني لتفعيل برامج استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، خصوصاً في المجال الزراعي. وذلك بالاستناد إلى دراسة الإمكانيات المتوفرة على هذا الصعيد. والمبادرة المشار إليها تشكل في الواقع موضوع الفصل الثاني من هذا التقرير الإنمائي.

أما في الفصل الثالث فنجد أبرز التطورات التي شهدها ملف النفط في لبنان مطلع العام الجاري، وذلك بعد جمود استمر أربع سنوات. وقد لقي هذا الملف دعماً قوياً مع إقرار مجلس الوزراء مرسومين جديدين في إطار التحضير لإطلاق دورة التراخيص الأولى. بالإضافة إلى إطلاق وزارة الطاقة دورة التأهيل الثانية للاشتراك في دورة التراخيص الأولى. وبذلك يرتفع عدد الشركات صاحبة الحق غير المشغلة إلى 41 شركة، إلى جانب 13 شركة مشغلة منها تسع شركات عربية جميعها غير مشغلة. فالرسوم الأول تضمن تقسيم المياه البحرية اللبنانية إلى عشر رقع، سوف يجري تلزيم خمس منها، مع الاحتفاظ بشريط على طول الشاطئ اللبناني. بينما

حدد المرسوم الثاني تفاصيل شروط الاشتراك بالمزايدة، إلى جانب بنود اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

ومع الضغط الذي أحدثه نزوح مئات الآلاف من السوريين إلى لبنان على مرافق الخدمات العامة، كان لقطاع الكهرباء الحصة الوافرة من هذا الضغط. حيث ازداد التقنين الكهربائي وكثرت الأعطال الكهربائية على الشبكة. وكان لا بد أن تتدخل وزارة الطاقة والمياه بالتعاون مع جهات دولية لتحديد آلية المعالجات والتدخلات المطلوبة لاستيعاب تداعيات الأزمة. ولهذا الغاية وضعت الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة تناولت التأثيرات المحتملة للنزوح السوري على قطاع الكهرباء تحديداً في المديين القريب والمتوسط. وهو الموضوع الذي يتناوله الفصل الرابع من هذا التقرير بمزيد من التفصيل.

وإنطلاقاً من أهمية التنمية الريفية على صعيد تخفيف وطأة الفقر والحد من الاكتظاظ السكاني في الحواضر المدنية، فضلاً عن الحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية، يسלט التقرير في فصله الخامس الضوء على واقع قطاع العسل في لبنان بوصفه قطاعاً واعداً وقابلاً للتوسع، بما في ذلك تحديد أبرز المبادرات والإجراءات لتنمية هذا القطاع الحيوي بما يحقق الأهداف المشار إليها.

وإنسجاماً مع حرص المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على الاهتمام بشؤون الصناعة الوطنية، خصوصاً مع ما يواجهه هذا القطاع من ظروف غير مؤاتية منذ فترة غير قصيرة، كان لا بد من التوقف عند أحدث البيانات المتعلقة بهذا القطاع. ومن هذه البيانات الدراسة الصادرة عن جمعية الصناعيين، والتي تضمنت مؤشرات عديدة مقلقة حول تطور الصناعات اللبنانية خلال الفترة 2011-2015. حيث يعرض الفصل السادس من هذا التقرير أبرز تلك المؤشرات، بما فيها المعوقات التي تواجه هذه الصناعات، وصولاً إلى الإصلاحات المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي.